5. أبرز الاستنتاجات والآثار المترتّبة على السياسات

العالم يتطور، ومفهوم التنمية يتغيّر في مواكبته. لقد حققت عدة بلدان متقدمة إنجازات كمية فيما يتعلق بمختلف أهداف التنمية، وبات التركيز على جودة الإنجازات. وتُعدُّ الجودة أيضاً هامةً من منظور الإنصاف، لأن الطبقات الأكثر ثراء هي التي تستفيد بشكل أساسي من عامل الجودة في العديد من المجتمعات. وتواجه الفئات السكانية الأكثر فقراً عبئاً مزدوجاً من الحرمان الكمي والنوعي؛ ويرزح السكان الذين يعانون من فقر مدقع تحت وطأة أكثر أشكال العجز حدة. وبرزت تحديات تنموية جديدة تتعلق بالاستدامة البيئية والقدرة على التعبير والاستقلال الذاتي والأمن البشري، ولكن نطاق القدرة على قياسها يظل محدوداً.

يقدم هذا التقرير مقياساً أكثر شمولاً للتنمية، هو دليل تحديات التنمية الذي يراعي جودة التنمية البشرية، ويغطي الاستدامة البيئية والحوكمة. ولا يكتفي الدليل برصد الإنجازات، بل يعطي فكرة عن أوجه القصور، فبينما تقيس الإنجازات درجة التقدم نحو تحقيق الأهداف، تشير التحديات إلى المسافة التي يتعين اجتيازها.

وبينما يسعى المجتمع العالمي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتوازي مع تطلّعه إلى معالجة تحديات واسعة النطاق، بما فيها الفقر والجوع وعدم المساواة وتغيُّر المناخ والتدهور البيئي، يهدف دليل تحديات التنمية إلى تسليط الضوء على أوجه القصور التي ينبغي التغلب عليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف. أبرز الاستنتاجات

1 لا يزال طريق الإنجاز طويلاً، وتحديداً فيما يتعلق بجودة التنمية البشرية، حتى بالنسبة لأغنى مناطق العالم

يبيّن دليل تحديات التنمية أن البلدان الأكثر فقراً في العالم ظلّت تواجه أعلى مستوى من التحديات على مدى العقدين الماضيين، وأن حصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من التحديات قد ارتفعت في عام 2020. وفي الموازاة، حدث انخفاض ملحوظ في النسبة المئوية للأفراد الذين يقيمون في البلدان التي تواجه مستوى مرتفعاً من التحديات، من 60 في المائة خلال عام 2000 إلى 36 في المائة خلال عام 2020. ورغم أن حصة الأفراد الذين يقيمون في البلدان ذات المستوى المنخفض جداً من التحديات ارتفعت من 2 في المائة خلال عام 2000 إلى 5 في المائة خلال عام 2020، فهذه الحصة تضم عدداً محدوداً من الأفراد. وبشكل عام، يواجه معظم سكان العالم تحدياتٍ تنموية بارزة، ما يستدعي بذل جهود متضافرة للتخفيف منها، لا سيما في البلدان التي تواجه أعلى مستوى من التحديات.

وتتغير تقييمات التنمية البشرية بشكل دراماتيكي بالنسبة لبعض البلدان استناداً إلى طريقة قياس التقدم المحرز. وعلى سبيل المثال، عند اعتماد دليل تحديات التنمية بدلاً من دليل التنمية البشرية، سجّلت ثلاثة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، هي البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية، خسائر في الترتيب هي الأفدح بين مثيلاتها، جنباً إلى جنب مع بيلا روسيا وكازاخستان. وتعاني البلدان التي سجلت أكبر حالات التدهور في الترتيب من سوء الحوكمة ومن اقتصادات غنية بالموارد لكن غير متنوعة. وبما أن دليل تحديات التنمية يكافئ البلدان التي استطاعت أن تحسن هيكل اقتصادها، فقد أحرزت الاقتصادات الصغيرة وغير النفطية ذات المستويات المنخفضة من تحديات الحوكمة والاستدامة البيئية أكبر تحسينات في الترتيب، مثل كابو فيردي. كذلك تقدمت حسب الدليل الاقتصادات الأكبر حجماً التي خضعت لعملية التصنيع والتحول الهيكلي في السنوات المنصرمة، مثل إندونيسيا.

وعلى المستوى العالمي، تشوب جودة التنمية البشرية أوجه قصور خطيرة. ولم تسجّل أي منطقة في العالم درجات منخفضة جداً على دليل التنمية البشرية المعدّل حسب الجودة، ما يعني أن طريق الإنجاز ما يزال طويلاً حتى بالنسبة لأكثر مناطق العالم تقدماً، بما فيها أوروبا وأمريكا الشمالية..

وفيما يتعلق بعدد السكان في كل فئة من فئات تحديات التنمية البشرية المعدّلة حسب الجودة، بينت نتائج عام 2020 أن أعلى نسبة من سكان العالم تقيم في فئة البلدان ذات التحديات المتوسطة، مما يعد تحسناً بارزاً مقارنة بعام 2000، حيث كانت الشريحة الأكبر من الأفراد تقيم في فئة البلدان ذات التحديات المرتفعة جداً. ومع ذلك، شهدت عدة بلدان ارتفاعاً في درجاتها على دليل تحدي التنمية البشرية المعدّل حسب الجودة خلال هذه الفترة. وشكّلت الصراعات أحد أبرز أسباب الانتكاسات الكبيرة. ويشار إلى أن 3 من أصل 10 بلدان سجلت أعلى خسائر في الترتيب على الدليل هي بلدان عربية متأثرة بالصراعات.

ويذكر أن وضع نُظُم الرعاية الصحية قد تدهور بسبب تحديات مختلفة، بما فيها شيخوخة السكان وانتشار الأمراض المزمنة، ما عزّز الطلب على الرعاية الصحية. وبدافع من التغيُّرات السريعة في نمط الحياة والزيادة في معدلات الأمراض غير السارية، ما فتئت الفجوة تتسع باستمرار بين متوسط العمر المتوقع ومتوسط العمر الصحي المتوقع، ولا سيما في البلدان النامية. وقد أوجدت جائحة كوفيد-19 تحديات مؤسسية جديدة، فتفاقمت أوجه القصور في أنظمة الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء العالم، وأثرت بشكل بالغ على الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر، وتحديداً الأطفال والنساء وكبار السن. وشهدت عدة بلدان تغيُّرات ديمغرافية ملحوظة نتيجة لتأثيرات الجائحة على متوسط العمر المتوقع. وبرزت حاجة ملحة لتحسين جودة الرعاية الصحية والتركيز على أهمية الترابط بين عامل الجودة والتنمية البشرية.

وأكدت الآثار غير المباشرة لجائحة كوفيد-19 على أهمية قطاع الصحة ودوره في التأثير على الاقتصاد وتوزيع الثروة. ويقدر البنك الدولي أن معدلات الفقر في العالم قد ازدادت بشكل دراماتيكي، استناداً إلى خط الفقر المدقع الذي حدده بما يعادل 1.90 دولار في اليوم، وذلك من 7.8 في المائة إلى 9.1 في المائة خلال عام 2021، بسبب جائحة كوفيد-19. ويعيش نحو 97 مليون فرد إضافي حالياً بأقل من 1.90 دولار في اليوم[46]. ووفق إسقاطات الإسكوا، من غير المرجح أن يحقق العالم الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثّل في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030[47]. وتكشف تقديرات الإسكوا أيضاً عن تفاقم عدم المساواة في توزيع الثروة في المنطقة العربية بعد الجائحة. وعلى سبيل المثال، ارتفعت حصة الثروة لشريحة الواحد في المائة الأغنى من السكان من 37 في المائة إلى 45 في المائة، كما ارتفعت حصة شريحة العشرة في المائة الأغنى من السكان من 75 في المائة إلى 81 في المائة[48].

وتؤدي العمالة دوراً حيوياً في إنجازات التنمية البشرية الجيّدة، ولا سيما من حيث الدخل. ولكن العمالة بصفة عامة، وعمالة الشباب تحديداً، لا تزال تفرض تحديات ملحة في معظم البلدان، ولا سيما في تلك التي تصنف ضمن فئة المداخيل المتدنية. ولا بد من مراعاة العمالة اللائقة في مؤشرات التنمية، لأن الوظائف اللائقة تبني اقتصادات أكثر تعقيداً، ما يؤدي إلى ارتفاع المداخيل، وتوزيعها على نحو أفضل، وتحقيق أقصى فائدة ممكنة من التعليم الجيّد.

وتشكل التفاوتات بين الجنسين في التعليم والعمالة والدخل معوقات بارزة أمام التنمية البشرية. ويذكر أن المرأة قد حققت إنجازات هامة في العقود الماضية، لكنها تواجه تفاوتات مختلفة في عدد من مؤشرات التنمية البشرية. وعند مراعاة عامل الجودة، تتفاقم حدة هذه التفاوتات.

وفي المحصلة، تشكل الحوكمة عامل تمكين وشرطاً لازماً للتنمية الشاملة. وقد تؤدي الحوكمة الرشيدة إلى تيسير التنمية؛ وتؤدي التنمية إلى تعزيز قدرة الدولة[49]. ومع ذلك، تتوقف العلاقة الإيجابية بين الحوكمة الرشيدة والتنمية البشرية المعدّلة حسب الجودة على الظروف الأولية للبلدان. وعلى سبيل المثال، لن يكون للتحسينات الهامشية في أحد هذين العاملين تأثيرٌ على العامل الآخر في البلدان التي تواجه مستوى مرتفعاً جداً من التحديات[50]. ولا شك أنه من الأيسر تحسين الحوكمة في البلدان التي لم تصل بعد إلى مستويات مرتفعة من التحديات.

©iStock-RadekProcyk

"يعيش نحو 97 مليون فرد إضافي حالياً بأقل من 1.90 دولار في اليوم"

2 الاستدامة البيئية شاغلٌ أساسيٌّ للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء

تواجه معظم مناطق العالم مستوى أعلى من تحديات الصحة البيئية مقارنة بتحديات تغيُّر المناخ وكفاءة استخدام الطاقة. وتمثل تحديات الصحة البيئية حوالي 80 في المائة من تحديات الاستدامة البيئية في منطقة جنوب آسيا. كما أن أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية هما المنطقتان الوحيدتان اللتان تسجّلان درجات أعلى بالنسبة لمكوّن تحديات تغيُّر المناخ وكفاءة استخدام الطاقة. وفيما يتعلق بآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية، تعزى ثلاثة أرباع الدرجات التي سجلتها إلى هذا البعد.

ولا يعيش سوى 7.5 في المائة من إجمالي سكان العالم في البلدان ذات التحديات المنخفضة والمنخفضة جداً، ومعظم هؤلاء هم في أوروبا؛ وفي المقابل، يعيش 62 في المائة من سكان العالم في البلدان ذات التحديات المرتفعة والمرتفعة جداً. ومع ذلك، حدثت تحسينات في توزيع السكان بين هاتين الفئتين، حيث انتقلت عدة بلدان في جنوب وشرق آسيا من فئة التحديات

المرتفعة جداً إلى فئة التحديات المرتفعة. وعلى المستوى العالمي، أصبحت مختلف بلدان العالم أكثر وعياً لأهمية الحفاظ على البيئة، باستثناء بعض البلدان التي يبدو أنها تخلّفت عن الركب، ما رفع ترتيبها على دليل تحدي الاستدامة البيئية.

وتشمل مجموعة البلدان التي حققت أبرز الإنجازات في هذا المجال عدة بلدان من الاتحاد السوفياتي سابقاً، بما فيها أذربيجان وبيلاروس وطاجيكستان. وقد واجهت هذه البلدان مستوى مرتفعاً جداً من تحديات الصحة البيئية خلال عام 2000، وأجرت تحسينات في العقدين الماضيين، وتحديداً فيما يتعلق بالوصول إلى مياه الشرب وتأمين مرافق الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة. ويشار إلى أن نصف البلدان العشرة، التي تدهور تصنيفها أكثر من سواها حسب هذا الدليل، هي من البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما يدل على أن أنماط نموها ترتبط بارتفاع ملحوظ في بصمتها المادية. ولا غرابة في ذلك بالنظر إلى المستوى المتدني نسبياً لخطوط الأساس فيها.

ويرتبط دليل تحدي الحوكمة على نحو إيجابي بدليل تحدي الاستدامة البيئية ولكن العلاقة بين الدليلين ليست مباشرة. ولا تُعدُّ نُظُم الحوكمة في البلدان الأكثر ثراء فعالة بشكل عام في التصدي لتحديات الاستدامة العالمية والضغوط على الكوكب. وفي المقابل، ترتبط الصحة البيئية بالحوكمة الرشيدة، ما يشير إلى أن الحوكمة الرشيدة تؤدي دوراً هاماً في تحسين جودة الهواء، والحصول على مياه الشرب وتأمين مرافق الصرف الصحي، والإدارة الجيدة للنفايات، والتخلص من المعادن الثقيلة.

ويكشف فحص العلاقة بين الصحة البيئية ومتوسط العمر الصحي المتوقع عن متانة العلاقة الإيجابية بين الإثنين. ولا غرابة في ذلك، لأن دليل الصحة البيئية يقيس الأثر الصحي للعوامل البيئية، بما فيها تلوث الهواء والحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي. غير أن هذه العلاقة ليست خطية، ذلك أنه بعد الوصول إلى مستوى منخفض نسبياً من تحديات الصحة البيئية فقط، يبدأ متوسط العمر الصحي المتوقع في التحسن بشكل ملحوظ.

ويذكر أن الترابط ضعيفٌ بين المصادر الحديثة للطاقة المتجددة من جهة وتغيُّر المناخ وكفاءة استخدام الطاقة من جهة أخرى. ويمكن عزو ذلك إلى قلّة انتشار تكنولوجيات الطاقة المتجددة في مختلف البلدان، ما يحدّ من القدرة على تقليص الضغوط على الكوكب أو خفض استهلاك الطاقة. وينبغي أن تهدف الإصلاحات العاجلة إلى التشجيع على اعتماد الطاقة النظيفة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبصمة المواد وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

3 الحوكمة هي التحدي الإنمائي الأكثر إلحاحاً في العالم

ارتفع متوسط تحديات الحوكمة على مستوى العالم ومختلف المناطق خلال الفترة 2000-2020، باستثناء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ والمنطقة العربية، اللتين شهدتا تحسينات طفيفة. وبشكل أساسي، تعزى هذه الزيادة الإجماليّة إلى ارتفاع حجم تحديات الحوكمة الديمقراطية في معظم مناطق العالم. وبينما تواجه المنطقة العربية أكبر قدر من تحديات الحوكمة وتسجل أعلى الدرجات حسب بُعد تحدي الحوكمة الديمقراطية، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر قدر من التحديات المرتبطة بفعالية الحكومة. ويعزى ذلك إلى ضعف البنية التحتية وظروف الخدمة العامة ونقص الإنفاق العام.

وتعيش أكبر شريحة من سكان العالم في بلدان تواجه مستوى مرتفعاً من تحديات الحوكمة. ويعزى التدهور الملحوظ الذي سُجّل خلال الفترة 2010-2020 إلى ارتفاع درجات تحديات الحوكمة في

بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى. وخلال الفترة 2010-2020، ارتفع عدد السكان الذين يعيشون في البلدان ذات المستوى المرتفع من تحديات الحوكمة.

ويجمع بين الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان ترابطٌ وثيق، كما يتبيّن من متانة العلاقة القائمة بين دليل تحدي الحوكمة، ولا سيما مكوّن الحوكمة الديمقراطية، ومؤشرات حقوق الإنسان والحريات. وفي المقابل، قد يؤدي سوء الحوكمة وانعدام المساءلة والكفاءة في المؤسسات العامة إلى مفاقمة الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز عدم المساواة المنهجي، وحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي جميع أنحاء العالم، وتحديداً في المنطقة العربية، يُعدُّ عدم تلبية تطلعات المواطنين إلى إرساء أنظمة حكم تحترم الكرامة الإنسانية سبباً لإثارة السخط الشعبي، ما قد يؤدي إلى تزايد الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي وحالات الصراع.

باء. الآثار المترتّبة على السياسات

©iStock-Deepak Sethi

01

الرسالة الأولى في السياسة العامة:
تعزيز النُظَم البيئية والصحية لتحسين نواتج الحياة مع التمتّع بالصحة

يعجز أي طرف فاعل بمفرده، بما في ذلك الحكومات الوطنية أو منظمات التنمية الدولية، عن معالجة تحديات التنمية في العالم، إذ يتطلب ذلك إجراءات على المستويين الوطني والعالمي ومجموعة من التحالفات. وتشدد خطة العمل التالية التي تتألف من أربعة محاور على الحاجة إلى العمل على معالجة كل تحدٍّ من التحديات التي يشتمل عليها دليل تحديات التنمية.

يتطلب منع الصدمات غير المتوقعة في قطاع الصحة والتخفيف من حدتها اتخاذ إجراءات عالمية. وينبغي للحكومات أن تتعاون فيما بينها لضمان توزيع اللقاحات بطريقة أكثر إنصافاً، وتمويل نُظُم الرعاية الصحية الفعالة، ولا سيما في أفقر البلدان وفي تلك التي تواجه أعلى مستوى من التحديات. وقد تؤدي التغطية الصحية الشاملة والمعقولة التكلفة إلى تعزيز الوقاية من الجوائح الحالية والمقبلة، والاستجابة لها والتعافي منها والتأهب لمواجهتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن عقد مؤتمر قمة عالمي خاص بالصحة للتفاهم بشأن الإجراءات اللازمة التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال.

ولكن الاكتفاء بزيادة قدرات النظام الصحي دون معالجة الدوافع البيئية لحالات الإصابة بالأمراض والوفاة قد يؤدي إلى ضياع فرص زيادة متوسط العمر الصحي المتوقع. وعلى سبيل المثال، يُعدُّ الوصول إلى مياه الشرب النظيفة عاملاً هاماً جداً لصحة الإنسان. ويتطلب ذلك تحسين نظام إدارة الموارد المائية لضمان إقامة توازن فعال ومنصف بين الاستخدامات الحالية والاحتياجات المتزايدة، وإدامة الأمن المائي في ظل تغيُّر المناخ. وتشمل السياسات الأخرى الرامية إلى تحسين صحة البيئة والإنسان توسيع نطاق الوصول إلى مرافق الصرف الصحي والاستثمار فيها وزيادة الوعي بالممارسات المتعلقة بالحفاظ على النظافة الصحية.

ومن بواعث القلق على المستوى العالمي، تزايد الضغوط على الكوكب وعدم كفاءة استخدام الطاقة، اللذان ينطويان على آثار مباشرة وغير مباشرة على الصحة العامة. وقد يؤدي ذلك إلى إخراج التنمية المستدامة عن مسارها، ما لم تُتَّخذ إجراءات عاجلة لتصحيح السياسات. وينبغي وضع جميع الآليات اللازمة لتوسيع نطاق الحريات الإنسانية، وفي الموازاة السعي إلى التخفيف من الضغوط على الكوكب، بما في ذلك من خلال المعايير والقيم الاجتماعية، والحوافز والأنظمة، والتنمية البشرية القائمة على

الطبيعة[51]. وتؤدي الحكومات دوراً هاماً في هذا المجال لأنها تتمتع بالنفوذ والسلطة بصفة رسمية لحشد التحرّك الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة، سواء فيما يتعلق بإقرار تسعيرة للكربون وإنفاذها، أو بإلغاء القوانين التي تهمّش فئات بعينها أو تحرمها، أو بوضع سياسات وأطر مؤسسية ذات صلة. وهناك ثلاثة حوافز قد تكون فعالة جداً في هذا المجال. الحافز الأول هو التمويل الذي يشمل تقديم حوافز داخل المؤسسات المالية وكذلك للسلطات التنظيمية التي تشرف عليها. والحافز الثاني هو تسعير انبعاثات الكربون، ما قد يعيد توجيه مسار الاستثمار والاستهلاك لدعم التكنولوجيات التي تحد من انبعاثات الكربون. والحافز الثالث هو التحرّك الجماعي، بما في ذلك على المستوى الدولي.

وينبغي حشد التحركات باتجاه خفض كثافة الطاقة وتعزيز المصادر الحديثة للطاقة المتجددة. ويمكن للسياسات الاستباقية ذات الصلة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة أن تشكل حافزاً للتغيير. وينبغي لمختلف البلدان أن تسعى لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من التقدم التكنولوجي والتكنولوجيا الخضراء التي أضحت متاحة على نطاق واسع. كذلك ينبغي عليها اتخاذ خطوات أكثر جرأة لدفع عملية التحوّل في الطاقة العالمية نحو المصادر الحديثة للطاقة المتجددة. ولتشجيع هذا التحول، ينبغي تعديل أسعار الطاقة، من خلال الإلغاء التدريجي للدعم المالي الذي تقدمه الحكومات لموارد الطاقة التقليدية. قد تؤدي القروض الميسّرة وتمويل مصادر الطاقة المتجددة بتكلفة أقل إلى تعزيز الاستثمارات المستدامة والطويلة الأجل في هذا المجال[52]، وكذلك إقامة هياكل أساسية جديدة للطاقة النظيفة تتطلب إنفاقاً استثمارياً في مجال الطاقة يتراوح في مجمله بين 2 و3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً[53].

ويشكّل التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المشاركة في تحمل المخاطر من خلال الاستفادة من نضوج الحلول القائمة على إنتاج الطاقة باستخدام كميات منخفضة من الكربون، عنصراً هاماً لجذب المصادر المتنوعة والمرنة لرأس المال التي أصبحت الحاجة إليها ماسّة لضخّ الاستثمارات الطويلة الأجل في أنظمة الطاقة[54]. وستؤدي استثمارات القطاعين الخاص والعام في البنية التحتية للطاقة النظيفة إلى حماية المناخ وخلق الوظائف على نطاق واسع.

ويعتمد تحسين نتائج الحياة الصحية على حماية صحة النُظُم البيئية، ما يتوقف على اعتماد تقنياتٍ جديدةٍ وتغيير الأنماط السائدة للاستهلاك. وكشفت جائحة كوفيد-19 عن مفاضلة قاسية بين الاحتياجات البشرية غير المحدودة والقدرة البيئية المحدودة لكوكب الأرض. وينبغي على مختلف البلدان أن تتبع نماذج أكثر استدامة للنمو الاقتصادي، تناسب الأفراد والكوكب على حد سواء.

02

الرسالة الثانية في السياسة العامة:

بناء اقتصادات قائمة على المعرفة ذات نُظُم متكاملة للتعليم وسوق العمل بغية الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة والحد من آثارها السلبية

©iStock-JLGutierrez

يؤدي التعليم العالي الجودة دوراً حاسماً في تعزيز النمو الشامل والتنمية الاقتصادية العامة. ذلك أنه يحدّ من التفاوتات الاجتماعية، ولا سيما التفاوتات بين الجنسين، ويحفّز على تحسين دخل النساء مدى الحياة، ويحد من معدلات زواج الأطفال ووفيات الأطفال والأمهات[55]. وينبغي على الحكومات أن تركز على تطوير نُظُم تعليمية متنوعة ومتكاملة يمكنها الوصول إلى الفتيان والفتيات في مختلف المناطق داخل بلدانها، ولا سيما إلى الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر في المناطق الريفية. وتخوّل برامج الإعانات والمنح الدراسية عدداً أكبر من الطلاب إكمال تعليمهم والتزوّد بالمهارات المطلوبة لدخول سوق العمل.

ويؤدي نقص الوظائف اللائقة إلى قطع العلاقة بين التعليم العالي الجودة والعمالة اللائقة من جهة، والحد من الفقر وعدم المساواة من جهة أخرى. ويذكر أن عدة بلدان حول العالم شهدت نمواً في المداخيل، ولكن عدم المساواة في توزيع هذه المداخيل تفاقمت جداً، لأن زيادة التحصيل العلمي لم تؤد إلى ارتفاع في المداخيل الفردية من الوظائف التي تتطلب مهارات أكثر تطوّراً. ويعيش 71 في المائة من سكان العالم حالياً في بلدان يزداد فيها عدم المساواة في الدخل[56].

تثير هذه النتائج القلق، لا سيما أن البلدان التي تشكو من عدم مساواة ملحوظ في الدخل وتوزيع الثروة تسجل نتائج اجتماعية أقلّ إنصافاً، كما أنها أكثر عرضة للانقسام الاجتماعي والصراعات المحلية[57]. وينبغي التدقيق بعناية في سياسات الاقتصاد الكلي لتشجيع خلق وظائف لائقة تعزز النمو الشامل والإنتاجية. ولا يشمل ذلك تصميم سياسات وأدوات مالية ونقدية فعالة فحسب، بل أيضاً صياغة سياسات قطاعية وصناعية داعمة للعمالة لتحسين التنويع، وإعادة التأكيد على دور السياسة النقدية في دعم تنمية القطاع الخاص، ولا سيما من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة[58].

ويتعيّن إعداد الأجيال المقبلة بشكل ملائم لتلبية احتياجات اقتصادات أكثر اعتماداً على المعرفة. وفي السياق، يحتاج الشباب إلى كسب المزيد من مهارات التفكير الإبداعي والنقدي، والكفاءة اللازمة، ولا سيما في المواضيع ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وقد يضمن ذلك استفادتهم من التحوّلات الرقمية التي شهدتها الثورة الصناعية الثالثة وتمكينهم من النجاح في ظل التقنيات التي باتت تحل مكان العمالة، بما فيها أنظمة الروبوت والذكاء الآلي المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

03

الرسالة الثالثة في السياسة العامة:
إقامة روابط متينة بين فعاليّة الحكومة والحوكمة الديمقراطية

يرتكز إطار التنمية البشرية على حريتين أساسيتين، هما الرفاه، بما يشمل الوظائف والقدرات، والولاية على الذات، بما يشمل إيصال الصوت والاستقلالية[59]. ويركز نَهج التنمية البشرية بشكل أساسي على الرفاه، ولكن أصبح من الضروري أيضاً التشديد على الولاية على الذات، نظراً لأن عدداً متزايداً من الأفراد والبلدان باتوا يدركون أهميتها. وفي ذلك قيمة مستقلة جوهريّة وأهمية في تعزيز جميع أشكال الرفاه، فالقدرة على تداول الأفكار والمشاركة

©iStock-metamorworks

في المناقشات العامة واتخاذ القرارات الهامة في الحياة هي ذات قيمة أساسية بالنسبة لغالبية الأفراد، إن لم يكن جميعهم.

والمشاركة، من منظور التنمية البشرية، هي وسيلة وغاية على حد سواء. فالديمقراطية الوظيفيّة والتشاركيّة حقّاً، التي لا يمكن حصرها بعملية التصويت والاقتراع فحسب، تؤدي إلى دورة فعالة. وتهدف الحريات السياسية إلى تمكين الأفراد من المطالبة بسياسات توسّع نطاق الفرص المتاحة أمامهم لمساءلة الحكومات، كما يساعد التناظر والنقاش المجتمعات المحلية على صياغة أولوياتها. وتدعم الصحافة الحرة والمجتمع المدني السليم والحريات السياسية التي يكفلها الدستور إقامةَ مؤسسات شاملة للجميع وتعزيز التنمية البشرية. وحسب نَهج التنمية البشرية، لا ينبغي أن يكون الأفراد مستفيدين من ثمار التنمية فحسب، بل عليهم هندسة حياتهم[60].

وعندما يتم إجبار الأفراد على القيام بعمل ما، من خلال الإكراه أو الاستمالة أو حتى إشاعة أجواء سلبية، لا يمارس هؤلاء الولاية على الذات، وهي مفهوم يرتبط بالرفاه ولكنه يتمايز عنه. والولاية على الذات هي أن يقوم الفرد بالعمل ويحدث تغييراً، ما قد يؤدي إلى تعزيز رفاه المرء والآخرين. وعلى سبيل المثال، يتطوع الأفراد لقضايا قد لا تؤثر على رفاههم الذاتي، على غرار حماية حقوق الفئات المعرّضة للمخاطر أو الحفاظ على بعض النُظُم الإيكولوجية أو المعالم أو النصب التاريخية. وقد يدفعهم ذلك إلى زج أنفسهم في مواقف قاسية وصعبة، على حساب صحتهم أو أمنهم. وفي هذه الحال، يمكن القول إنهم يمارسون الولاية على الذات.

ولسوء الحظ، يؤشر دليل تحديات التنمية على أن الولاية على الذات غير مقيّمة بشكل كامل، ولا سيما في البلدان التي تواجه مستوى مرتفعاً ومرتفعاً جداً من التحديات، وكذلك في المنطقة العربية، التي تعاني من أوجه قصور حادة. ويشهد العديد من البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية اتجاهاً إلى تحقيق نتائج أفضل في فعالية الحكومة وفي دليل تحديات التنمية البشرية المعدّل حسب الجودة، مقارنة بركيزة الحوكمة الديمقراطية. ومع ذلك، لا تشكّل فعالية الحكومة ومؤسساتها أبعاداً مباشرة للتنمية البشرية؛ بل وسيلة هامّة لتعزيز التنمية البشرية.

وعند إعادة التفكير في قياس التنمية البشرية، لا بد من الإقرار باستحالة ضمان الرفاه أو إدامته من دون مؤسسات فعالة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن اعتبار الرفاه بديلاً عن الولاية على الذات، بل يشكل كلاهما ركيزتين أساسيتين للتنمية البشرية. وينبغي على المؤسسات القوية أن تضمن قيام علاقة مثمرة بين فعالية الحكومة والمبادئ الديمقراطية[61]. وبالمثل، لا تحقق الحوكمة الديمقراطية أهدافها من دون تقديم خدمات عامة عالية الجودة. ويذكر أن بعض البلدان ركزت على الديمقراطية أكثر من تركيزها على فعالية الحكومة، مثل ألبانيا، التي تعاني من إحدى أكبر الفجوات في البنية الأساسيّة في منطقة غرب البلقان[62]. ولا يوجد سبب أساسي يحول دون وجود تكامل بين الرفاه والولاية على الذات؛ وينبغي على الحكومات أن تسعى إلى تعزيز فعالية الحكومة والديمقراطية على حد سواء.

وكمثال ملموس على علاقة التكامل التي يمكن أن تنشأ بين فعالية الحكومة والولاية على الذات، يؤدي تحسين البنية الأساسيّة

وتقديم خدمات عامة أفضل إلى خفض التكاليف وتحسين جودة خدمات الصحة والتعليم. ويفضي ذلك بدوره إلى الحد من تكاليف إنتاج السلع والخدمات، وتوسيع السوق، وتعزيز التفاعل المجتمعي والمشاركة السياسية. وبالنتيجة، تساعد النتائج الاجتماعية المحسّنة الأفراد على توسيع نطاق قدراتهم. وبالمثل، يؤدي تحسين التعليم إلى إجراء تقييم أفضل للفجوات وتقديم شكاوى هادفة، وبالتالي إلى قدر أكبر من مساءلة موظفي القطاع العام. ولا يتقدم المواطنون الأكثر تعلّماً بعدد أكبر من الشكاوى فحسب، بل تؤدي شكاويهم أيضاً إلى تحسين سلوك المسؤولين الذين يخشون التعرض للعقاب. وهكذا يمكن تعزيز المساءلة وفعالية الحكومة[63].

ترتبط التنمية البشرية بالصراع بشكل وثيق، كما تربطهما علاقة مباشرة بالرفاه والولاية على الذات[64]. وتزداد احتمالات انخفاض مخاطر الصراع عندما تنطوي السياسات على خطط للإصلاح داخل المؤسسات وفي نظام الحكم، وتسعى إلى سد الفجوات بين الإعلانات الرسمية عن الحقوق والممارسة الفعلية لها، وتعزز قدرات المجتمع المدني على إجراء حوار مع السلطات، وتضع ضوابط سياسية قوية لحماية المساءلة، وتنشر الوعي بأهمية المساءلة في نيل ثقة الجمهور. تعتبر البلدان التي تواجه أعلى مستوى من التحديات في مجال الوكالة على الذات الأكثر تضرراً من الصراعات المحلية والعابرة للحدود التي يطول أمدها. وبما أن الصراع يرتبط على نحو وثيق بنُظُم الحوكمة وحقوق الإنسان، يرتفع خطر نشوب صراعات في البلدان التي تعاني من ضعف في هذه النُظُم. ولا بدّ من الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للقضاء على الصراعات[65].

04

الرسالة الرابعة في السياسة العامة:
الأولوية للبلدان التي تواجه أعلى مستوى من التحديات وضمان أمن الإنسان في البلدان المنكوبة بالنزاعات

يتطلب تذليل تحديات التنمية في العالم وضع البلدان التي تواجه أعلى مستوى من التحديات على رأس قائمة الأولويات. وتواجه هذه البلدان تحدياتٍ متعدّدة الأوجه، إذ تسجل معدلات متدنية في جميع أبعاد التنمية البشرية الجيّدة والاستدامة البيئية والحوكمة. وتبرز جوانب الهشاشة فيها بوضوح في الارتفاع الشديد لمعدلات الفقر المدقع التي يمكن أن تتجاوز 45 في المائة[66].

ويُخصّص قدر كبير من الدعم الدولي للبلدان التي تواجه أعلى مستوى من التحديات الجسيمة، بما في ذلك عبر المساعدات الإنمائية الرسمية لتحسين التنمية الاقتصادية والرفاه. ومع ذلك، انخفض نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان ذات المستوى المرتفع من التحديات منذ عام 2007[67]، كما لا يتم صرف المساعدات حسب احتياجات البلدان. وتبين دراسة درجات دليل تحديات التنمية وصافي نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقاها بعض البلدان أن هذين الدليلين غير مترابطين[68]. ومن أوجه القصور في نظام المعونة أن بعض البلدان تحصل على قدر أعلى من الدعم المالي بسبب الأهداف السياسية للبلدان المانحة. وفي عدة حالات، تركّز الدعم على توسيع نطاق الأسواق والنمو الاقتصادي بدلاً من نتائج التنمية البشرية.

ولتوفير دعم إضافي للبلدان التي تواجه تحديات جسيمة، على المجتمع العالمي أن ينفذ تدابير مماثلة لتلك المطلوبة من أقل البلدان نمواً. وتشمل هذه التدابير تعزيز التعاون الضريبي الدولي للحد من تهرب الشركات المتعددة الجنسيات من الضريبة، وتحديد معايير للأجور لتجنب عدم المساواة. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير أيضاً دمج المساعدة في مجال تنمية القدرات بهدف تعبئة الإيرادات الضريبية المحلية، وخلق حوافز ضريبية عالمية لتشجيع الإنتاج المحلي، وتوفير الدعم في مجال صنع السياسات، وإنشاء صندوق للهياكل الأساسية المستدامة، ووضع برامج للتحويلات النقدية.

وفي عالم اليوم الذي يرزح تحت وطأة الصراعات والأزمات الممتدة، يكتسي الأمن البشري أهمية بالغة. ويتعين على ملايين الأفراد حول العالم، ولا سيما في البلدان الواقعة ضمن فئات التحديات المرتفعة والمرتفعة جداً على دليل تحديات التنمية، أن يواجهوا تغيُّر المناخ، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية والصحية، والتعصّب، والعنف. وفي سبيل عدم إغفال أي بلد، ينبغي أن ينصب التركيز على اكتساب فهم عميق للتهديدات والمخاطر والأزمات، التي تجدر مواجهتها باتخاذ إجراءات مناسبة في مجال التنمية البشرية والأمن البشري[69]. وفي السياق، تستحق الفكرتان التاليتان الاهتمام الواجب[70]:

©iStock-mixetto

مواجهة الاستجابة المدفوعة بالصدمة للتهديدات العالمية.

يتعين وفي المدى المنظور مواجهة الضرورات الأمنية ، التي تتطلب استجابات طارئة ويمكن فهمها من منظور الولاية البشرية. ومع ذلك، لا يجوز النظر إلى العالم من منطلق التهديدات فحسب، إذ يؤدي ذلك إلى طغيان الحالات الطارئة على الأمور الهامة. إن تركيز الاهتمام على الحالات الطارئة لا يؤدي إلى معالجة العملية التدريجية والمعقدة لكيفية تراكم المخاطر بين صدمة وأخرى. وبالتالي، ينبغي على أطر التنمية البشرية والأمن البشري، بموازاة الاستجابة المستمرة للضرورات الأمنية في المدى المنظور، أن توائم الجهود من أجل عدم الاستجابة للتهديدات العالمية بناء على الصدمات فحسب. ويشار إلى أن الأفراد لا يُحرمون الاهتمام الواجب عندما يطول أمد التهديدات، وعندما تتطلب هذه التهديدات التزاماً طويل الأجل بإدارة الأزمات.

الترويج لثقافة الوقاية.

عند رؤية العالم من منظور حدوث التهديدات، كما هو الحال عند التفكير في الأمن البشري، من الشائع جداً اعتبار الأزمات فرصاً. ومع ذلك، تمثل العودة إلى ممارسة الأعمال بالطريقة المعتادة، بمجرد أن تصل حالة الطوارئ إلى ذروتها، استجابة شائعة بالقدر عينه. وفي حلقة إدارة الأزمات، تحظى مرحلة الوقاية بأقل قدر من الاهتمام، مع أن الجميع يتّفقون على أنها ينبغي أن تكون الأكثر أهمية. وللانتقال من الاستجابة للأزمات بناءً على الصدمات إلى الاستجابة للأزمات بناءً على الاحتياجات، ينبغي أن تتلاءم استراتيجيات التغيير مع أوقات السلم والتنمية البشرية وليس مع حالات الطوارئ فحسب. ويشدّد الأمن البشري على الأهمية الجوهرية للأفراد في الحسابات التي تعطي قيمة أكبر لبعض التهديدات على حساب غيرها، كما يسلط الضوء على الحلقة الكاملة التي تشتمل على الإغاثة والتعافي والوقاية.